

دراسة تحليلية لمظاهر العنف الرمزي في التعليم المصري و عوامله المجتمعية

د/مديحة فخرى محمود محمد
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية-جامعة حلوان

الاجتماع عموماً وعلم الاجتماع التربوي
خصوصاً في محاولة منهم لتحديده وتوضيح
أبعاده.

ومن التعريفات التي قدمت للعنف: أنه
الاستخدام المتعمد للقوة البدنية سواء في صورة
تهديد أو صورة حقيقية ضد النفس أو شخص
أو ضد مجموعات أو مجتمعات، وينتج عنها
حدوث الإيذاء النفسى أو الجرح أو الموت.

(American college Personnel
association,2000,p.89)

كما يعرف بأنه الاستخدام غير المشروع
 للقوة المادية وبأساليب متعددة لإلحاق الأذى
 بالأشخاص والإضرار بالمتلكات، ويتضمن
 معانى العقاب والاعتصاب والتدخل فى حريات
 الآخرين. وفيه إنكار للكرامة الإنسانية واحترام
 الذات، ويتراوح بين الإهانة بالكلام وبين القتل
 والإيذاء بدنيا ونفسيا .

(حمزة،كريم محمد، ٢٠٠٤، ص٩)

وقد شكلت ظاهرة العنف واحدة من أكبر
المشكلات التى تعانىها البشرية جمعاء؛ وذلك
 لأنها من المشكلات الآخذة فى التعاضم يوماً
 بعد يوم، ويزداد تواجدها كلما اتجه البشر نحو
 المدنية والحدثة بشكل أكبر؛ حيث تخلق توترا
 وقلقا يتضافر مع عوامل أخرى لتزيد من تقاوم
 هذه المشكلة ومن تأثيرها. لذا لم تثر قضية

مقدمة الدراسة:

تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بظاهرة
العنف سواء على مستوى الدول أو المنظمات
الحكومية وغير الحكومية أو على مستوى
الباحثين فى العديد من المجالات المعرفية؛
وذلك نتيجة لتطور الوعى بهذه الظاهرة
وتأثيراتها على مستوى الفرد والمجتمع. تلك
التأثيرات التى تزداد يوماً بعد يوم والتى لا
يقتصر ظهورها على مؤسسة بعينها، بل
تتواجد وإن اختلف الشكل فى مؤسسات عدة
بدءاً من الأسرة، ثم المدرسة والجامعة وغيرها
من المؤسسات التربوية وغير التربوية أيضاً.

هذا ولم يحظ موضوع باهتمام علمي
معاصر مثلما حظى موضوع العنف؛ وخاصة
فى السنوات العشر الأخيرة، وقد جاء هذا
الاهتمام لتزايد صور العنف ودخوله فى دائرة
العنف فى دائرة الحياة اليومية بشكل متكرر،
وليس نتيجة لاهتمام الدول والهيئات الدولية
فحسب؛ فقد تحول العنف إلى ظاهرة عالمية
بل إنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من تفاعلات
الأفراد فى حياتهم اليومية.

ويعد العنف من المفاهيم التى تقع فى دائرة
المفاهيم الشائكة أو الغامضة. ومن هنا فقد
كان محل اهتمام من المتخصصين فى علم

اجتماعية بحدة وتوجس وعمق مثل ما أثيرت ظاهرة العنف، ليس لأنها أهم الظواهر الاجتماعية وأعدها فحسب، بل لأنها أخطرها أيضاً وأكثرها فتكا بالبناء الحضارى للمجتمع البشرى ومنظومته الفكرية والثقافية والخلقية. وفى سبيل تحليل هذه الظاهرة تعددت الرؤى والتحليلات والتأويلات التى سعت لتفسيرها.

ومن خلال استعراض الكثير من الأدبيات يلاحظ أن البعض قد صنفه إلى نوعين رئيسيين هما: عنف فيزيائى ويكون بإلحاق الضرر بالآخرين جسدياً ومادياً. وعنف رمزى ويكون بواسطة اللغة والهيمنة والأيدلوجيات السائدة والأفكار المتداولة. ويكون أيضاً عن طريق السب والقذف والشتم والدين والإعلام والعنف الذهنى.

وقد عرف بيير بورديو النوع الثانى من العنف- أى العنف الرمزى- بأنه عنف لطيف وعذب وغير محسوس، وهو غير مرئى بالنسبة لضحاياه أنفسهم، وهو عنف يمارس عبر الطرائق والوسائل الرمزية الخالصة؛ أى عبر التواصل وتلقين المعرفة، وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف والاعتراف أو المشاعر والحميميات.

(بورديو، بيير، ١٩٩٤، ص ٥)

ويلاحظ أن العنف الرمزى من أكثر أنواع العنف خطورة، حيث يفوق فى خطورته باقى

أنواع العنف المادى؛ لأنه عنف لا شعورى، وقد لا يعترف به مجتمعياً على أنه نوع من العنف، بل تعود الناس عليه وقبلوا به فى ظل الخضوع للحتميات التى تم تكريسها فى عقولهم؛ حيث أصبح لديهم قناعات بأن هذا أمر عادى وبسيط وطبيعى. ومن ثم يقبله الناس دون رفض أو مقاومة له، على الرغم من خطورته وآثاره الكبيرة نفسياً ومجتمعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

مشكلة الدراسة:

تزايدت فى السنوات الأخيرة ظاهرة العنف، ومعها تزايد الاهتمام بها من قبل الأفراد والباحثين والمنظمات المحلية والعالمية؛ فقد تعددت أنواعه وأشكاله واتخذ صوراً متعددة، ويمكن اعتبار العنف من أشد الظواهر الاجتماعية ملازمة للاجتماع البشرى، بل وأشدها غموضاً وأكثرها إثارة للقلق لما يخلفه من آثار سلبية وخطيرة على المستوى الفردى والجماعى والمجتمعى بأسره. فالعنف ظاهرة لازمت مسيرة وحياة الشعوب على اختلاف درجات رقيها أو انحطاطها وإن كانت بدرجات متفاوتة على مدار الإنسانية.

وإذ يعرف العنف الجسدى فى كثير من الأدبيات على أنه إساءة استخدام القوة والإفراط فى توظيفها، لكنه فى الواقع يفوق ذلك ويتجاوزه؛ حيث يمثل سلباً لجسد الآخر وعقله ونفسه وكيونته الإنسانية. فكل عنف يحمل فى داخله تدميراً وقهراً، لأنه ينال من الإنسان

ويستهدف كيانه الإنساني ويخترقه بالألم والمعاناة، كما يجرح ويدمي ويقتل الشخص الذي يقع ضحية له.

ومن العنف الجسدى فى أبسط صورته وأكثرها غريزية والذى يستند إلى استخدام القوة العضلية فى الدفاع أو حتى إشباع غريزة الانتصار البشرية، إلى العنف الرمزي الذى لا تقل خطورته عن العنف الجسدى، بل يمكن أن يتسع ليشمل كل أشكال العنف غير المادى التى تلحق الأذى بالآخر سواء عن طريق الكلام أو اللغة أو مختلف الأشكال التعبيرية.

وقد تناول بيير بورديو هذا الشكل من العنف- أى العنف الرمزي- حيث رأى أنه يحقق نجاحاً أكثر من العنف المادى، ونجاحه يعود إلى قدرته على ممارسة تأثيره على الفاعلين الاجتماعيين بموافقتهم. فالإنسان بحكم ولادته ينشأ فى محيط ثقافى؛ فيصبح بذلك وبشكل تلقائى تحت تأثير مجموعة من المسلمات والمعتقدات، وهكذا تصبح المعتقدات المتداولة بين الناس وسيلة للتأثير وأداة للسيطرة والتحكم. وفى ذلك يعرف بورديو العنف الرمزي "بأنه عنف ناعم خفي هادئ، وهو خفي مجهول من قبل ممارسيه وضحاياه فى آن واحد. (بورديو، ١٩٩٥، ص ١٥)

وأغلب الصراعات التى تدور فى التربية هى فى أساسها صراع رمزي فى جوهرها؛ فالثقافة بمعناها الدلالى طريقة فى الحياة

والنظر ونسق من المعانى والدلالات والرموز، ووفقاً لهذا المعنى فإن أى رأسمال ثقافى هو فى الأساس رأسمال رمزي وبالتالى فإن أى صراع ثقافى يشكل صورة من صور الصراع الرمزي فى المدرسة.

(وظيفة، على أسعد، ٢٠٠٩، ص ١٠٤)

وقد وقف بورديو ضد النظام التعليمي القائم على تلقين المعلومات، كما نقد بشدة المدارس ومناهجها واعتبرها من أدوات تكريس العنف الرمزي. كما رأى أن مفهوم العنف الرمزي يظهر جلياً فى مجالات عدة بالمدرسة؛ حيث يرى أن الأنشطة التربوية القائمة على تلقين المعلومات، تتضمن موضوعياً نوعاً من العنف الرمزي، وذلك بوصفها فرضاً من قبل جهة عليا تسعى لتوطيد هيمنة رؤى الطبقة المسيطرة، وإعادة إنتاج موروث العنف الرمزي الاجتماعى الذى يرسخ الطبقة والتبعية للكثير من الآراء، فضلاً عن سيادة علاقات القوة والسيطرة ومفهوم النخبة فى المؤسسة التربوية الذى يجمع الكثير من المواهب، ويحدد من فضاءات الإبداع، كما أن التفاوتات بين مستويات المدارس ينظر إليها بوصفها تفاوتات فى الاستحقاق، تضىف الشرعية على التفاوتات الاجتماعية وفى الوقت ذاته تضىف التفاوتات فى الطبقة الاجتماعية الشرعية على اختلاف مستويات المدارس.

(بورديو، بيير، ١٩٩٥، ص ٨)

التعليم، وهذه السلطة التربوية هي نتاج تفاعل القوى والمصالح بين الجماعات الاجتماعية المسيطرة في المجتمع، وهي لا تمارس وظائفها بشكل مباشر، وإنما باعتبارها تمثل الطبقة المسيطرة في المجتمع؛ فهي تكتسب قيمة أكثر من غيرها في نظر جميع أفراد المجتمع، ومن ثم شرعنة الممارسات التي يقوم بها العاملون في الحقل التربوي، وبالتالي تفرض طبقة الصفوة ثقافتها على المدرسة والنظام التعليمي بشكل سلس ليتم تدريجياً إقصاء أبناء الطبقات الفقيرة من الحصول على فرصتهم الكاملة في التعليم، وفي نفس الوقت تفرض الأنماط والنظم التعليمية التي تحقق مصالحها.

(بدران، شبل، ١٩٩٧، ص ١٤٦)

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن بنية النظام التعليمي في مصر قد اتخذت أشكالاً مختلفة تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري، وما فرضته هذه التطورات على هيكل التعليم بمختلف مراحل وأنواعه من تغيرات، كما أن بنية النظام التعليمي في مصر خاصة في العقدين الأخيرين لم تعد موحدة أو متسقة، بل أصبحت بنى متعددة أو متوازنة يتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والاصطفاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي.

(نصار، سامي محمد، ٢٠١٣، ص ٤)

وللعنف الرمزي في التعليم تداعيات خطيرة وسلبية؛ فهو يدمر الأمن الوجودي للطلاب، وبالتالي فإن الآثار النفسية لهذا النوع من العنف تكون أشد وأخطر من أشكاله الأخرى السيكولوجية منها والفيزيائية، وذلك عندما يأخذ بعين الاعتبار أن العنف الرمزي يتدفق باستمرار ويستمر بفاعليته الرمزية على مدار سنوات متلاحقة ومتعاقبة في الحياة المدرسية. وحيث يعمل العنف على تجريد التلاميذ من الثقة بالنفس ويدفعهم لتبنى عملية تبخيس ذاتية مستمرة ومتواصلة؛ فالعنف الرمزي يأخذ صور ضغط ثقافي استلابي غامض ومبهم؛ حيث لا يمكن للتلميذ أن يكشف أبعاده وملابساته، وهو إزاء هذا الغموض الرمزي للدلالات والمعاني الثقافية الضاغطة يقف موقف اللامبالاة والاستسلام. وهو في كل الأحوال ليس له الحق في أن يفعل شيئاً آخر في أن ينام في الفصل أو يخرج، بل عليه أن يصغى ويستمع ويدعى المشاركة في تعزيز الفعالية داخل الصف.

(وظيفة، علي اسعد، ٢٠٠٩، ص ٧٨)

وإذا نظرنا في التعليم المصري نجد صوراً متعددة للعنف الرمزي الممارس على بعض الفئات؛ حيث تشير إحدى الكتابات إلى أن طبقة القوة في المجتمع الحديث أصبحت تفرض ثقافتها على النظام التعليمي من خلال السلطة التربوية التي تتشكل تدريجياً داخل نظم

وترى الدراسة أن ذلك التمييز فى التعليم يعد نوعاً من الإقصاء، يعكس عنفاً رمزياً واضحاً ضد الطبقات الفقيرة والمهمشة؛ حيث يكون من حق الطبقات التى تمتلك السلطة والنفوذ والمال الحصول على نوع مميز من التعليم، وبالتالي القدرة على فرض أيديولوجياتهم.

وهو ما أكدته إحدى الدراسات التى أوضحت أن وجود عدة أنواع من التعليم لهو أمر يدعم الازدواجية والتفاوت الطبقي والثقافي ويعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية تعليم فنى أو دينى للفقراء"، وتعليم نظرى يتدرج وفق تدرج الشرائح الاجتماعية حكومى، وخاص: حكومى وخاص عربى، وحكومى وخاص لغات أجنبية: دولى ومحلى.

(فايق، طلعت عبد الحميد، ٢٠١٣، ص ٨)

ومن الملاحظ أن أغلب الدراسات والبحوث التربوية وخاصة النفسية التى تناولت ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى عموماً وفى المدرسة خصوصاً، حاولت فى مجملها تناول تلك الظاهرة من الناحية السلوكية والنفسية، مستخدمة فى ذلك الآليات المنهجية المعروفة فى مجال علم النفس، وسعت فى الأغلب الأعم إلى تفسير الظاهرة من حيث أسبابها القريبة مثل معاملة المعلمين، والأساليب الوالدية فى التربية والتنشئة، والعلاقات بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين المعلمين-والتي

لا يمكن بطبيعة الحال إنكار الجهود التى بذلت فيها-غير أن الباحثين أغفلوا البحث فى العوامل الثقافية والاجتماعية للعنف عموماً التى هى -كما ترى الباحثة- الأساس فى وجود بل وتفاقم هذه الظاهرة؛ هذا فضلاً عن ندرة البحوث التى تتناول العنف الرمزى بصفة خاصة فى أبعاده الثقافية والاجتماعية فى المجتمع المصرى؛ حيث يتصل بكثير من المسلمات والمعتقدات المتداولة بين الناس والتى أصبحت من أدوات التأثير والسيطرة والحكم. وذلك بالرغم من أن العنف الرمزى يعيق العمل التربوى ويجعل المؤسسات التعليمية غير ملائمة لتحقيق أهدافها التربوية.

وقد أوضحت إحدى الدراسات فى نتائجها أن العنف الرمزى من أنماط العنف الذى يمكن أن يهدد كيان المجتمع برمته؛ حيث يضرب بناء المجتمع ويهدد استقراره؛ وخاصة أنه نوع غير مباشر اتخذ بأشكاله العديدة والخفية مواقع حساسة تشكل خلفية قوية لظواهر تظل بلا اهتمام كاف، وهى وجه آخر لا يقل أهمية عن الوجه المعلن، بل قد يكون تحليل هذا النوع ضرورة حتمية ومنهجية ومنطقية للفهم العام لظاهرة العنف عموماً.

(عامر، نورة، ٢٠٠٥، ص ٦)

كما أوضحت إحدى الدراسات فى نتائجها أن العنف الرمزى الذى يمارسه كل من الطالب

المفهوم مع بيان مظاهره فى التعليم المصرى وكذلك عوامله المجتمعية.

ويتفرع من هذه المشكلة الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم العنف الرمزى فى الأدبيات التربوية المعاصرة؟

٢- ما أهم مظاهر العنف الرمزى فى التعليم المصرى؟

٣- ما العوامل المجتمعية المؤدية للعنف الرمزى فى المجتمع المصرى؟
أهداف الدراسة:

١- وضع إطار مفاهيمى يوضح أهم ملامح العنف الرمزى فى الأدبيات التربوية المعاصرة.

٢- الوقوف على بعض مظاهر العنف الرمزى فى التعليم المصرى.

٣- إلقاء الضوء على أهم العوامل المجتمعية المؤدية للعنف الرمزى فى المجتمع المصرى.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: وتتمثل فى التأصيل لمفهوم العنف الرمزى وعلاقته بالعملية التعليمية وأهم مظاهره فى التعليم المصرى، وكذلك أهم العوامل المجتمعية المؤدية إليه، وهو ما يعطى لهذا الموضوع أهمية، خصوصاً مع ندرة الأبحاث التربوية فى مصر التى تناولت هذا المفهوم.

وزملاؤه والأستاذ والإدارة يؤثر على الطموح لدى الطالب. كما توصلت إلى النتائج التالية:

- هناك عنف رمزى ممارس من طرف الفاعلين فى مؤسسة الجامعة بما فيهم الطالب نفسه.

- للطالب طموحات دراسية ومهنية وسياسية تختلف باختلاف مستويات وأهداف الطلاب.

- هناك علاقة بين العنف الرمزى الممارس من طرف الفاعلين فى مؤسسة الجامعة ومستويات الطموح.

(لصلح، عائشة، ٢٠١٦، ص ٣)

كما أظهرت إحدى الدراسات أن بعض الممارسات المدرسية قد تزيد من العنف الرمزى فى المدارس العامة، وذلك من خلال الدراسة التى استخدمت بعض البيانات الإثنوجرافية والمقابلات العميقة للتحقق من ذلك.

(Brigitte C, Scott, 2012,)

وهو ما جعل الباحثة ترى أنه من الضرورى دراسة هذا المفهوم وبيان مظاهره فى التعليم المصرى وكذلك عوامله المجتمعية.

من هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى

العبارة التالية:

يعد العنف الرمزى من أخطر أشكال العنف وأكثرها تأثيراً فى العملية التعليمية، وعلى الرغم من ذلك لم يتم تناوله بالشكل الكافى فى الدراسات التى تناولت العنف فى المجتمع المصرى عموماً وفى التعليم خصوصاً. ولذا ترى الباحثة أنه من الضرورى دراسة هذا

الأهمية التطبيقية: وتتمثل فى إفادة الباحثين والمهتمين بظاهرة العنف عموماً من حيث الأبعاد والعوامل الحقيقية له. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ملامح العنف الرمزي فى الأدبيات التربوية المعاصرة، وكذلك وصف وتحليل مظاهره وأبعاده فى التعليم المصرى. مصطلحات الدراسة العنف الرمزي:

هناك بعض التعريفات التى قدمت للعنف الرمزي والتى تم تناولها فى الدراسة الحالية، ولكن الباحثة تتبنى التعريف التالى والذي يرى أن العنف الرمزي هو "أى نفوذ يفلح فى فرض دلالات معينة، وفى فرضها بوصفها دلالات شرعية، حاجبا علاقات القوة التى توصل قوته".

(ببورديو، بيير، ١٩٩٥، ص ٥)

أولاً: الإطار المفاهيمي للعنف الرمزي كما تم طرحه فى الأدبيات التربوية المعاصرة.
(أ) مفهوم العنف

شكلت ظاهرة العنف واحدة من أكبر المشكلات التى تعانىها البشرية جمعاء؛ وذلك لأنها من المشكلات الآخذة فى التعاضل يوماً بعد يوم، ويزداد تواجدها كلما اتجه البشر نحو المدنية والحداثة بشكل أكبر؛ حيث تخلق توتراً وقلقاً يتضافر مع عوامل أخرى لتزيد من تقاوم هذه المشكلة ومن تأثيرها. ولم تثر قضية

اجتماعية بحدّة وتوجس وعمق مثل ما أثّرت ظاهرة العنف؛ لما تحدّثه من تأثير على الفرد ومن ثم المجتمع، وكذلك لارتباطها بالعديد من المشكلات المجتمعية الأخرى.

وفى سبيل تحليل هذه الظاهرة تعددت الأشكال والرؤى والتحليلات والتأويلات السببية؛ فالبعض يؤكد أن العنف يرتبط بعوامل نفسية غريزية كامنّة فى ذات الفرد من خلال قابلية نفسية وسيكولوجية تدفعه إلى العنف، حيث تساهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تعددها فى اكتساب سلوكيات وتعلم ممارسات عنيفة عن طريق المعايشة والمحاكاة والتقليد أو ما يسمى بالتعلم الاجتماعى، وعلى الجانب الآخر هناك من تناوله من الناحية البيولوجية، وثالث تناوله من الناحية الفلسفية أو الاقتصادية وهكذا.

وترجع تلك التصورات النظرية المتعددة حول العنف؛ نظراً لتشعب الميادين التى يحتوئها ولاختلاف وتنوع آراء الباحثين تبعاً لاختلاف تخصصاتهم ومنطلقاتهم وخلفياتهم الفكرية والمنهجية. فكل من الفلاسفة وعلماء النفس وعلماء السياسة والاجتماع والقانون والمختصين فى علم الجريمة له طريقته الخاصة فى تعريفه، ويدخل فى ذلك أيضاً الأهداف والأغراض المعلنة والخفية المراد بلوغها، وكذا الظروف المحيطة والمسيطرّة التى

تواجه هذه التعريفات. وستعرض الدراسة فيما يلى لبعض هذه الرؤى.

فمن الناحية اللغوية جاء فى لسان العرب أن العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه: يعنف عنفاً وأعنفه وعنفه تعنيفاً وهو عنيف، فكل ما فى الرفق من خير يكون فى العنف من شر، ومن معانى العنف خرق الأمر والتوبيخ والتقريع واللوم وهى مرادفة كلها للعنف.

(منظور، محمد بن مكرم، د. ت، ص ٢٩٤)

ومن هنا يمكن القول إن العنف يشير إلى خرق بالأمر وقلة الرفق والشدة، وهى عبارات تحمل الكثير من الإشارات التى سوف يتم التطرق إليها عبر التعريفات اللاحقة.

أما من الناحية النفسية فيعرف بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، وتستثمر فيه الدوافع والطاقت العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً، كالضرب والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره.

(طه، فرج عبد القادر، وقنديل، شاكر

عطية، ٢٠٠٣، ص ٢٨٩)

وهو تعريف يركز بشكل كبير على العنف البدنى المادى الذى يعتمد على القوة العضلية، وهدف هو تدمير الغير وإخضاعه بالقوة والإكراه.

ويعرفه قاموس علم الاجتماع بأنه "فعل ممنوع قانوناً وغير موافق عليه اجتماعياً، ويعنى كل السلوكيات المخالفة للقانون وقيم المجتمع.

(غيث، محمد عاطف، ٢٠١٤، ص ٢١٣)

وهو تعريف جامع؛ حيث اعتبر أن كل تصرف ليس مقبولاً من المجتمع ومخالفاً للقانون يعد من قبيل العنف.

كما يعرف بأنه إلحاق ضرر جسدى أو إيذاء شخص لشخص آخر، ويشمل كل أنواع العنف الأشكال غير المادية للسلطة الاجتماعية من إكراه أو قوة بدنية أو أيديولوجية أو قوة اجتماعية. وهو التعبير الأكثر تطرفاً عن القوة، باحتوائه على أقصى مكامن القوة الكلية والتميز المادى لفاعل اجتماعى من طرف آخر، كما يمكن للعنف أن يكون تعبيراً عفويًا عن علاقة القوة.

(صلح، عائشة، ٢٠١٦، ص ٣)

ويركز التعريف السابق للعنف على أنه وسيلة توظف فيها القوة باعتبارها ملكة بشرية كامنة بطريقة تعسفية من طرف الفاعلين الاجتماعيين. ولا يقتصر التعريف على العنف فى شكله المادى المرتبط بالقوة العضلية بل يشمل أيضاً الأشكال غير المادية للسلطة الاجتماعية من إكراه أو أيديولوجية، وغيرها مما تسهم بشكل كبير فى إلحاق الضرر بالفاعلين الاجتماعيين من خلال ممارسات الإقصاء أو التهميش مثلاً.

والعنف تتحدد صفته الاجتماعية بأنه خطاب أو فعل، يتوجه إلى الذات وإلى الآخر، وينشأ عن علاقة الناس ببعضهم البعض، وهو في النهاية فعل ثقافي أو بالأحرى ثقافة، وهو ما ذهب إليه حسن توفيق إبراهيم بقوله: إن العنف سلوك موجه ضد الآخر لغرض ما وينتج عنه إيذاء مادي أو معنوي.

(إبراهيم، حسن توفيق، ٢٠٠٩، ص ١١-١٢) كما يعرف بأنه الممارسة المفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد عليه ومقبول اجتماعيا، وهو يتضمن لغة التداول في الأوساط والجماعات سواء كانت إجرامية أو مسلحة أو غير مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال.

(بحري، منى يونس، ٢٠١١، ص ١١) وهما تعريفان يضيفان نوعا من العنف المسمى بالعنف اللفظي، والذي لا يستخدم فيه القوة البدنية بقدر ما تكون اللغة هي الوسيلة الأساسية في التعبير عنه.

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح أن العنف يتجه بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى السيطرة على الآخر والهيمنة على مقدرات وجوده. ويمكن القول إن العنف له علاقة بالقوة، وبالتالي فإن أي إفراط في استخدام القوة بهدف السيطرة والهيمنة أو حتى الدفاع عن النفس يتحول إلى عنف.

ومن العنف الجسدي المشار إليه سابقا في أبسط صورته إلى العنف الرمزي بشكله المعقد والمتشابك والذي ستعرض الدراسة فيما يلي لأهم ملامحه كما تم تناوله في الأدبيات التربوية المعاصرة.

(ب) مفهوم العنف الرمزي

يعتبر العنف الرمزي من أهم المفاهيم التي تناولها عالم الاجتماع الفرنسي الشهير بيير بورديو والتي تستمد إطارها المرجعي من النظرية العامة حول الهيمنة. وقد حاول بيير بورديو تأسيس سوسيولوجيا نقدية تستند إلى أطر مرجعية متعددة المشارب: فلسفية، واقتصادية، ولغوية، وأنثروبولوجية، وسيكولوجية. ويعتبر هذا المفهوم من أكثر اكتشافات بورديو الفكرية أهمية، وقد شكل مفهوما اجتماعيا أساسيا لكثير من القضايا الفكرية الهامة في العصر الحديث. ويمتلك هذا المفهوم سحره الفكري الخاص والذي يكمن في قدرته على استكشاف أعماق مجاهل الحياة الفكرية تعقيدا، واستقصاء أبرز متاهاتها السياسية والاجتماعية تشابكا وغموضا. وقد وظف هذا المفهوم في العديد من القضايا الاجتماعية الكبرى مثل: الهوية، والطبقة، وإعادة الإنتاج، والصراع الطبقي، وسلطة الدولة.

وقد ظهر مفهوم العنف الرمزي في كتابات عالم النفس الاجتماعي بيير بورديو، وجان كلود باسيرون وذلك في كتابهما معاودة الإنتاج

، وفي عام ١٩٧٠، ثم تناول بورديو هذا المفهوم بشكل أكثر تفصيلاً من خلال كتابه "إطار نظرية الممارسة" وكتابه الهيمنة الذكورية عام ١٩٩٠.

(عابد، على حسين، ٢٠١٦، ص ٧)

ويعود للمفكر الفرنسي بيير بورديو الفضل في بناء هذا المفهوم؛ إذ بذل جهوداً مضمّنية من أجل التعريف بأبعاده وحدوده، وعمل على استكشاف دينامياته السوسولوجية وملابساته الفكرية، كما استكشف الآثار والوظائف الأيديولوجية التي يؤديها العنف الرمزي الذي يتصف بذكائه ودهائه وقدرته على التخفي، ونصب الكمائن لضحاياه في مختلف المستويات الأيديولوجية، كما بين قدرة هذا النوع من العنف على المراوغة والمداهنة إلى درجة يستطيع فيها أن يتخفى على ممارسيه وضحاياه في آن واحد.

وغالباً ما يجري الخلط بين العنف الرمزي والعنف السيكولوجي، فهناك عدد كبير من الباحثين الذين يحيلون العنف الرمزي إلى العنف السيكولوجي، وهذا يتعارض مع الحقيقة السوسولوجية للعنف الرمزي الذي يختلف كلياً وجوهرياً عن العنف النفسي وكذلك عن أي شكل آخر من أشكال العنف.

وفي ذلك يعرف بورديو العنف الرمزي "بأنه عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه". ويتمثل في اشتراك الضحية

وجلادها في التصورات والمسلّمات نفسها عن العالم. ويتجلى هذا العنف في ممارسات قيمية ووجدانية وأخلاقية وثقافية تعتمد الرموز كأدوات في السيطرة والهيمنة، مثل: اللغة، والصورة، والإشارات، والدلالات، والمعاني، وكثيراً ما يتجلى هذا العنف في ظل ممارسة رمزية أخلاقية ضد ضحاياه.

(بورديو، بيير، ١٩٩٤، ص ٥)

فالعنف الرمزي مقارنة بأي شكل آخر من أشكال العنف يكون غامضاً مستتراً خفياً ناعماً، ولكن نتائجه قد تكون كارثية فيما يتعلق بتوجهات الحياة الاجتماعية بمساراتها الفكرية والأيديولوجية. ويضاف إلى ذلك أنه عنف إشكالي وظيفي، يحمل في ذاته طابعاً أيديولوجياً، وهو يثير كثيراً من الجدل بين الباحثين والمفكرين.

ويستخدم العنف الرمزي الرموز والدلالات والمعاني للسيطرة على الآخر وفرض الهيمنة عليه، ويأخذ هذا النوع من العنف صورة رمزية خفية ملتبسة يمكن ممارستها من أجل الوصول إلى غايته وتحقيق ما يصبو إليه من سيطرة وهيمنة دون اللجوء إلى آلة القوة الواضحة والمعلنة. وقد يستخدم في ذلك أساليب متعددة للسيطرة على قلوب الآخرين واستمالتهم وكسبهم مثل الكلمة الطيبة والموقف النبيل والابتسامة والهدية والمدح، وذلك لكسب قلوب الناس واستعبادهم. لذا فإن هذا النوع من العنف

يتميز بذكائه وخبثه في أن واحد؛ حيث يتم توظيف آليات ودلالات رمزية بهدف السيطرة على الآخر وإخضاعه أيديولوجيا وعقائديا. فالعنف الرمزي قد يستخدم وقوامه اللطف والرقّة والصمت والبشاشة والكرم ورقّة الكلمة وسحر اللقاء، وغيرها من العناصر الرمزية التي قد تكون أشد فتكا من أدوات العنف ومطارقه الثقيلة.

(وظفة، على أسعد، ٢٠٠٩، ص ٦٧)

فقدرة العنف الرمزي على التخفي وعدم شعور الضحية به هي مكنن خطورته؛ لأنه بذلك يولد حالة من الإذعان والخضوع عند الطرف الآخر دون أن يدري أو يعي حتى أنه في حالة خضوع، وهو يفرض في ذلك نظاما من الأفكار والمعتقدات الاجتماعية التي عادة ما تصدر عن قوة اجتماعية وطبقية غالبا ما تكون ذات قوة وسيطرة وسيادة من الناحية الاجتماعية، ويؤدي ذلك إلى توليد معتقدات وأيديولوجيات محددة وترسيخها في عقول وأذهان من يتعرضون لهذا العنف، وهو في ذلك يستخدم أدوات معينة منها اللغة، والصورة، والإشارات، والدلالات، والمعاني كما سبق القول.

وفي ذلك يقول على وظفة إن العنف الرمزي ينبثق عن سلطة رمزية، ويعبر في جوهر الأمر عن توجهاتها، وهذه السلطة تقوم على أسلوب التورية والتخفي، فهي سلطة

لامرئية تنطلق من مبدأ تواطؤ أولئك الذين يابون الاعتراف بأنهم يخضعون لها. لهذا يكون تأثير السلطة الرمزية أعمق و أخطر من أي سلطة أخرى لأنها في جوهرها تستهدف البنية النفسية والذهنية لضحاياها، وبالتالي فهي - أي السلطة الرمزية - تخطط لفرض أهدافها المرسومة وإنتاج الأدوات والآليات والمعايير المناسبة لإخضاع من تستهدفهم، وذلك لتثبيت وخلق واقع ووضع إنساني مرغوب فيه ومخطط له، وتتمارس هذه السلطة الرمزية فعاليتها بطريقة منظمة وبنائية متكاملة تحت غطاء التخفي والاختفاء، أي وراء أقنعة المؤلف العادي وأنظمة التقاليد والمقولات والخطابات المنغرس في عقول الناس والثابته في ضمائرهم. وينطلق العنف الرمزي من نظرية إنتاج المعتقدات وإنتاج الخطاب الثقافي والقيم ومن ثم إنتاج هيئة من المؤهلين الذين يمتازون بقدرتهم على ممارسة التقييم والتطبيع الثقافي في وضعيات الخطاب التي تمكنهم من السيطرة ثقافيا وأيديولوجيا على الآخر وتطبيعها. وبالتالي فهو القدرة على بناء المعطيات الفكرية بالإعلان عنها وترسيخها، كما أنها القدرة على تغيير الأوضاع الاجتماعية والثقافية عبر عملية التأثير في المعتقدات وتغيير مقاصدها وبناء تصورات أيديولوجية عن العالم تتوافق مع إرادة الهيمنة والسيطرة التي تقررها الحاجات السياسية لطبقة اجتماعية بعينها.

**(وظيفة، على استعداد، الطاقة
الاستلابية، ص ٦٨)**

ومن هنا يمكن القول إن العنف الرمزي هو آلية تشتمل على مجموعة من القواعد تكسب لنفسها صفة الشرعية حتى لا يلاحظها أحد بوصفها عنفاً، مغلفة نفسها بالبرقة واللامرئية. لذا فإن أي سلطة أو نفوذ يلجأ إلى استخدام هذا النوع من العنف لفرض دلالاته الخاصة وشرعيتها، إنما يمثل مجالاً ملغماً بفخاخ السيطرة والتدجين وترسيخ ثقافة الغالب على المغلوب بحجب علاقات القوة التي توصل قوته الذاتية مما يكشف ما لحجم العلاقات الرمزية من حضور فعال وخطير في الوسط الاجتماعي. وعليه فإن ممارسة العنف الرمزي مرهونة بوجود أسما رمزي متوج بسلطة رمزية تعبر عن مشروعيتها التي تعني (المشروعية) قبول السلطة على أنها حقيقة من قبل من تمارس عليهم.

(ديفيد، سوارتز، ٢٠١٥، ص ١٣٠-١٩٥)

ومن هنا يلاحظ أن العنف الرمزي يبدأ ويطرح من خلال جملة من الدلالات التي يتضمنها رمزياً، فهو يتخفى ضمن الدلالات والرموز والمعاني والممارسات الثقافية والاجتماعية السائدة، وتلك الدلالات إنما يقصد بها فاعلوها المطالبة بشرعية الحقوق وشرعية ممارسة هذا العنف، مثلما هو ممارس عليهم بشكل علني، لكنهم يستخدمون هذا النمط من

العنف الرمزي رداً للاعتبار، بمعنى أن العنف الرمزي هو آلية من آليات إخضاع الغير من خلال سلطة اجتماعية شرعية أو غير شرعية، ويشترك العنف الرمزي مع سائر أنواع العنف في الهدف المتمثل في إلحاق الأذى والضرر بالآخرين، ويختلف عنها من حيث أدائه لأنه خفي وغير واضح تماماً.

وترى الدراسة أن العنف الرمزي يجعل لأصحاب القوة والنفوذ القدرة على الهيمنة على من دونهم، وهذه الهيمنة تتمثل في فرض مرجعياتهم الفكرية بل والأخلاقية أحياناً على الآخرين، ويوجد هؤلاء الآخرون أنفسهم يخضعون لهذه المرجعيات وطواعية بل وعن قناعة، وتتولد لديهم بعض القناعات التي تتال منهم شخصياً مثل الشعور بالنقص والدونية وانخفاض قدراتهم العقلية، أو قلة كفاءتهم المهنية، أو ضعف موهبتهم، وغير ذلك من القناعات التي من شأنها أن تولد لديهم احساساً بالدونية والاحتقار لذواتهم، فيقتنع الفرد مثلاً أن عدم حصوله على الوظيفة يرجع لضعف مهاراته وكفاءته هو، وأن حصول شخص آخر عليها -ينتمي لطبقة اجتماعية أعلى- ليس بسبب انتمائه لهذه الطبقة وإنما لتفوقه عليه علمياً. وهذا غير صحيح، وإنما الطبقة المهيمنة مارست نوعاً من العنف وهو العنف الرمزي؛ بحيث جعلته يتمثل أفكارها وقناعاتها، والعجيب أنه لا يعي ذلك، وهو ما

ومجسم. فالعنف هنا لا يمثل كيانا ذاتيا قائما بذاته، بل يوجد في وسط اجتماعي محدد؛ حيث يتخذ هيئته وصورته بين الناس والبشر وخارجهم أيضا، ومع ذلك فإن الإنسان يبقى في النهاية المسؤول عن حضور العنف وممارساته المختلفة.

من هنا يمكن القول إن الصمت أو بالأحرى إلزام الطرف الآخر بالصمت أو إجباره عليه يعد نوعا من العنف الرمزي، لأنه يلغى وجوده ويقيد حريته في التعبير عن رأيه، وفي هذه الحالة لن يكون هناك إلا صوتا واحدا مسموعا هو صوت الشخص الذي يمارس العنف الرمزي، وبالتالي لا يكون البديل أمام من يُمارس عليه العنف إلا تمثل آراء الطرف الآخر؛ من هنا فإن الرغبة في إقصاء الخصم وإبعاده إلى دائرة الصمت، ومن ثم العمل على إلغائه تتحول إلى إرادة طاغية تتجاوز حدود الرغبة في المصالحة معه وبناء التوازن. ولذا فإن العنف الرمزي كأحد أشكال العنف-على الرغم من تعدد هذه الأشكال-هو الأكثر تأثيرا وضرا.

حتى السلوك المنحرف الذي يظهر في المجتمع اعتبره البعض نوعا من العنف الرمزي، وفي ذلك يرى مصطفى حجازي أن السلوك المنحرف إنما هو أحد مظاهر العنف الرمزي؛ لأن وجود المنحرف دليل ومؤشر على وجود ثغرات في النظام الاجتماعي والسياسي.

جعل بورديو يصف هذا النوع من العنف بأنه خفى ولا مرئى ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه. وبالتالي يكون للعنف الرمزي القدرة على تغيير الأوضاع الاجتماعية والثقافية عبر عملية التأثير في المعتقدات والقناعات والأيديولوجيات، تغييرها بما يتوافق مع إرادة طبقة اجتماعية معينة وهي الطبقة القادرة اجتماعيا وصاحبة النفوذ. وهو ما يعنى أن يفرض المسيطرون طريقتهم في التفكير والتعبير والتصور الذي يكون بالطبع متوافقا مع مصالحهم، ويتخذ في ذلك ممارسات قيمية ووجدانية وأخلاقية وثقافية معتمدة على الرموز مثل اللغة والصورة والإشارات والدلالات والمعاني كأدوات في السيطرة والهيمنة .

وبالتالي يصبح من يقوم بهذا النوع من العنف أي من يروج له ويصنعه، أشبه بمروج المخدرات الذي ما أن يدفع ضحاياه لتذوقه حتى يصبح قوة داخلية تسيطر عليهم وتدمرهم إلى حين. كما يكون هدفه النيل من كرامة الإنسان والطعن في أهليته الإنسانية وهو ما يشكل طعنا في وجوده وكيونته، ونيل من حريته وكرامته. كما أن فرض الصمت على الآخر هو صيغة من صيغ العنف، لأن حرمان الإنسان من حرية الكلام، يعني حرمانه من حق الحياة نفسها. فالظلم الذي يحيق بالإنسان ضمن شروط اغترابية، تتمثل في الإقصاء والقهر، يشكل وضعية عنف مجسد

(حجازي، مصطفى، ٢٠٠١، ص ١٧٣)

(ج) المظاهر التي يتخذها العنف الرمزي

١- يتخذ العنف الرمزي طابعا اجتماعيا، أى تمارسه مجموعة من أفراد المجتمع مهما كانت الصورة المطبقة، فهو بهذا ينأى عن الإرهاصات النفسية والبيولوجية المؤدية لممارسة العنف.

٢- يتخذ العنف الرمزي طابعا اجتماعيا؛ بحيث يحدث داخل المجتمع كرد فعل عن السلوكيات والممارسات العنيفة.

٣- العنف الرمزي ذو طابع خاص: لاستخدامه جملة من الرموز والإشارات والدلالات، وهذا الترميز قد يكون (مشاكل اجتماعية، وانحراف، وتعبير لفظي أو كتابي أو خطي...)

٤- يتخذ العنف الرمزي طابع الصور مهما كانت تلك الصور، سواء من إنتاج تلك الشريحة أو إحدى مؤسسات الدولة، والمقصود هنا مثلا: وسائل الإعلام المتلفرة وما تعرضه من صور تحمل فى دلالتها عنفا رمزيا؛ حيث إن لهذه الصور العنيفة الأثر العميق على انفعالات وأحاسيس الشباب.

(لصلح، عائشة، ٢٠١٦، ص ١١)

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن من خصائص العنف الرمزي ما يلي:

-العنف الرمزي ذو قوة وله تأثير كبير استنادا إلى جملة الرموز والمعاني التي يحملها.
-العنف الرمزي يتخذ عدة أشكال وخصائص وأهمها الترميز.
-العنف الرمزي يهدف إلى فرض السلطة والنفوذ بطريقة تعسفية واستبدادية.

(د) نظريات العنف الرمزي

نظرية التفكك الأخلاقي

وتشير هذه النظرية إلى أن العنف الرمزي يظهر فى المؤسسات التعليمية والاجتماعية التى توجد فى مجتمعات تعاني من التفكك والانهيار فى النظام الأخلاقي السائد؛ إذ ترى أنه عندما تغيب العلاقات الإنسانية الإيجابية بين الأفراد وتتعدم مظاهر احترام حقوق الإنسان، وتبرز هيمنة بعض الفئات الاجتماعية والطبقية فى المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل قيم المجتمع وانهيار أوصره وروابطه الأخلاقية التى تؤكد على الحب والتسامح والعيش المشترك، مما يسمح بظهور العنف الرمزي بوصفه مشروعا بين الأفراد فى المجتمع، والذي يتم التعبير عنه فى ضوء التنافس السلبي، ومحاولة هيمنة بعض الأفراد وأصحاب النفوذ على من هم أقل مكانة، وشيوع مظاهر العداء والتسلط الاجتماعى والاستغلال الإنسانى؛ لذا فالعنف الرمزي دائما ما يظهر بعد ضعف الاندماج الاجتماعى.

٢- نظرية الهيمنة الاجتماعية:

الجماعات والطبقات التي تتألف منها التشكيلة الاجتماعية تؤصل النفوذ التعسفي باعتباره شرطا لانعقاد علاقة الاتصال التربوي و لفرض وترسيخ نموذج ثقافى تعسفى وفق نمط تعسفى من الفرض والترسيخ.

(بورديورديو، ١٩٩٤، ص٨)

فالمدرسة تقوم بإضفاء الشرعية على الأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع فى اتجاه المحافظة على النظام السياسى الاجتماعى القائم وهى بفاعليتها المختلفة تقوم بترسيخ العلاقات الطبقية القائمة فى المجتمع، ومن الطبيعى أن المجتمع يعزز هذه الاستقلالية النسبية للمدرسة؛ حيث يتم إنشاء هيئة من المتخصصين والمهنيين فى مجال العمل التربوى والمدرسى لتقوم بتسيير النظام المدرسى وفقا للاعتبارات الوظيفية والأيدولوجية المحددة فى المجتمع. وفى سياق هذه الاستقلالية المزعومة تؤكد المدرسة بأنها تنطلق من مبدأ الكشف عن القابليات الفردية والمهارات العقلية للأفراد الذين ينتسبون إليها بمعيار انتمائهم الاجتماعى وتوزيعهم الطبقي. وهى فى سياق وظيفتها الطبقية هذه تعمل على إقناع أبناء الطبقة الدنيا وفقا لمعايير العنف الرمزي بأن إخفاقهم المدرسى كان مشروعا وشرعيا لأسباب تتعلق بتدنى قدراتهم العقلية وملكاتهم الإنسانية. وبالتالي تصبح الوظيفة الأساسية للعنف الرمزي هى توليد التباين الطبقي

وقدمها كل من وهى نظرية تهتم بدراسة العنف الرمزي لدى الأفراد فى الجماعات (اجتماعية، ومهنية، وتعليمية) ذات المراكز العالية؛ إذ يلجأ هؤلاء الأفراد لاستعمال العنف الرمزي كوسيلة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم من خلال سيادة الجماعة المتفوقة والاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى، والمحافظة على قوتهم وقيمهم الاجتماعية بمراتب عالية، وبذلك يحقق العنف الوظائف الأساسية التالية: أ-وسيلة تحمى الأفراد من تنافس الجماعات الأخرى.

ب-وسيلة تحافظ على سلطة أفراد الجماعة ومركزهم الاجتماعى.

ج-وسيلة لإشباع حاجات الجماعات المتفوقة من خلال الهيمنة على الجماعة المنافسة، وبذلك يدعم العنف الرمزي الجماعة المتفوقة ويحافظ على هيبتها، ويسهل من بسط نفوذها وسلطاتها على الأفراد فى الجماعات الأخرى.

نظرية العنف الرمزي وهى التى توصل إليها بيير بورديو والتى تم تناولها سابقا.

(عابد، على حسين، ٢٠١٦، ص٩)

وفى ميدان التربية يعتبر بورديو التربية عنفا رمزيا ثقافية؛ حيث يرى أن أى نشاط تربوى هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه فرضا من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافى معين، لكون علاقات القوة بين

وتكريس مظاهر اللامساواة فى الحياة الاجتماعية والتربوية بصورة رمزية. وفى دائرة هذه الوظيفة الرمزية فإن المدرسة تقوم بعملية تعزيز الخضوع والإذعان لمعايير وتصورات اجتماعية طبقية فى جوهرها بصورة رمزية. ويمكن القول إن العنف الرمزي اللغوى المدرسى يتم بصورة خفية مستترة ولا يشعر به ضحاياه من الطلاب والأهالى، وهو فى النهاية عملية إقصاء الأطفال المهمشين مدرسياً، ووضعهم فى دائرة الإخفاق والفشل المدرسى بدواعى الضعف. ووفقاً لهذه الآلية الخفية للعنف الرمزي تمارس الطبقات البرجوازية دورها الكبير فى إقصاء أبناء الفئات الشعبية، ودفع أبناء الطبقات العليا إلى مزيد من النجاح والتوفيق.

(وظفة، على اسعد، 2009، ص ٩٠)

وحيث إن التربية من الميادين التي يمارس فيها العنف الرمزي ويقوة؛ فستحاول الدراسة فيما يلى تناول بعض مظاهر العنف الرمزي فى التعليم المصرى.

ثانياً: مظاهر العنف الرمزي فى التعليم المصرى
-المنهج الدراسي:

على الرغم من التطورات الهامة التي شهدتها النظام التربوي خاصة تلك المتعلقة بالمنهج الدراسي، إلا أنه يعانى العديد من النقائص والسلبيات، منها عدم ارتباط ما يتعلمه التلميذ فى المدرسة جوهرياً بمحتويات الدروس

والمقررات (المنهج المعلن) بل يرتبط بعملية ترويض التلميذ على قيم ومعايير محددة تتمثل فى قيم الطاعة، واستهلاك التحيزات الاجتماعية والقيمية والأيدولوجية السائدة فى المجتمع وفقاً للمنهج الخفي والمستتر المعتمد. وحسب هذه الرؤية فإن المدرسة وفقاً لمنهجها الخفية لا تهدف إلى تحقيق المساواة بين التلاميذ بل تهدف إلى ترسيخ مبدأ اللاتكافؤ بينهم؛ وهنا لا بد من الحذر من المنهج الخفي بما يغرسه من قيم سلبية تتمثل فى قيم الطاعة والخضوع وإضعاف روح الإبداع فى نفوس التلاميذ حيث تصيح المدرسة بذلك أداة لإعادة إنتاج الواقع بكل سلبياته وإخفاقاته لصالح النخبة المهيمنة.

وهذا ما أكدته بعض الدراسات والكتابات والتي ترى أن المناهج لا تزال تقليدية فى محتوياتها ومضمونها، وتقوم على التلقين المعرفى على حساب الجانب التطبيقى والمهارى، واعتماد منطق السيطرة والامتثال على حساب منطق الحرية والمبادرة. وأصبحت المناهج تسهم فى بزوغ وانتشار مظاهر التعصبات الفردية والجماعية، وكل ما يرافقها من سلوكيات وتصرفات عدوانية تحركها الغرائز والانفعالات والأيدولوجيات أكثر مما يحكمها العقل والواقع والتفكير العلمى.

(عرفة، صلاح الدين، ٢٠٠٢، ص ١٦٢)

كما أوضحت دراسة أخرى أن المناهج التربوية وظفت توظيفاً أيديولوجياً، وما زالت تلعب دوراً طبقياً يعزز اتجاهات التسلط والإكراه والانتقائية إلى حد كبير، فهي بمحتوياتها وآليات تدريسها تعمل بصورة واعية مباشرة أو غير مباشرة على تحقيق التمايز، كما أنها تعطل بصورة عامة اتجاهات العمل الحر والإبداع والنزعة العقلية.

(يونس، مجدى محمد، ٢٠١٥، ص ٣٠)

وترى الدراسة أن المناهج الدراسية أصبحت مصدراً خصباً من مصادر العنف الرمزي وذلك عندما يتم فرضها بطريقة تعسفية. ونتيجة لذلك فإن بعضاً من محتويات تلك المناهج لا تلبي احتياجات المتعلمين ولا تلائم استعداداتهم وقابليتهم، وهو ما يؤدي إلى تدمير التلاميذ وتمردهم. فقد بينت العديد من الدراسات أن كثيراً من المشكلات المدرسية كالهروب والعنف، مرتبطة أساساً بالمناهج والبرامج التربوية التي لا تلبي رغبات وحاجات التلاميذ ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتهم وخصوصية البيئة التي ينتمون إليها. بالإضافة إلى اعتماد المدرسين على طرق ومناهج تقليدية، كطريقة التلقين والتي غالباً ما ترتبط بالعنف والعقاب المادي والمعنوي؛ فالتلقين كثيراً ما يمارس من خلال علاقة تسلطية تحدث ردة فعل عنيفة. كذلك اعتماد المنهج التعليمي على الكم وإغفال الجانب الكيفي)

النوعي)، حيث تركز جهود الأساتذة في كثير من الحالات على إتمام البرنامج الدراسي دون الاهتمام باستيعاب التلاميذ والفهم.

ويؤكد وجهة النظر هذه حسن البيلاوى؛ حيث يرى أن علاقة الاتصال فى العملية التعليمية التى تقوم على النقل، إنما تغرس فى نفوس الطفل الطاعة والتلقى السلبي والاتكالية، وتجعله عبداً للنص المسموع من سلطة أعلى وللکلمة المكتوبة وأحرف الطاعة، ويظل الطفل يمارس هذه العلاقة ويعانيها حتى يتطبع بها وتصير سلوكاً وخصائص مألوفة لديه. وما أن يصير الطفل شاباً على هذه الحالة حتى نجد أنه قد صار معتمداً على ما يسمعه من الغير وغير قادر على أن يمارس التفكير العلمى والتجريب والقياس والبرهان والنقد.

كما يرى أن المعرفة التى اختزلت إلى مجرد نصوص مشيئة فى قوالب جاهزة للتلقين، لا تطلب إلا الحفظ ولا ترضى إلا بالطاعة وتدخل فى نفس المتعلم قهر السلطة وعبودية النص. إن التربية التى لا تقوم إلا على نقل المعرفة التى تتشبه فى نصوص جامدة لا يمكن أن تمارس إلا من خلال علاقات تسلطية قاهرة بالضرورة وعلاقات مغتربة تنفصل فيها الذات الإنسانية عن نفسها وموضوعها.

(البيلاوى، ١٩٩٩، ص ١٧٨)

والنظام التعليمى فى مصر يعتمد على التلقين التقليدى القائم على حشو الأذهان

بمعارف وعلوم لا علاقة بينهما وبين الواقع المعاش، كما يعتمد على التلقين وتنمية الذاكرة الصماء، مبتعدا عن ذاكرة الإبداع والابتكار والخلق. والحديث عن قضية التلقين - السابقة الذكر - في التعليم لا تتم ببساطة، فهي قضية ذات بعد سياسى بالدرجة الأولى؛ فثمة معلومات ومعارف توضع فى مناهج ومقررات دراسية حسب المراحل الدراسية المختلفة وضعها مختصون تم اصطفائهم واختيارهم بمعرفة القائمين على هذه المؤسسة التعليمية. وعلى ذلك فالمعرفة المقدمة للطلاب تشكل وعيهم بمعرفة محملة بمضامين أيديولوجية لهؤلاء الذين وضعوها، وهى تشكل بشكل انتقائى ومنحاز من قبل واضعيها والمستفيدين منها. كما أن المعلم يعد فى نفس السياق بتقنيات وطرق تجعله يكون معلما تلقينيا لا معلما محركا وباعثا للوعى ومتفاعلا ومبتكرا. والمفهوم التلقينى لتعليم الطلاب يجعلهم كائنات متأقلمة وسهلة الانقياد. وأنه كلما تأكدت حقيقة أن الطلاب مجرد مخازن للمعلومات كلما قل وعيهم بالعالم المناط بهم تغييره وتطويره، وقبولهم لهذا الدور السلبي المفروض عليهم، والمعرفة المبتسرة التى أريد لها أن تملأ عقولهم. وينتج عن ذلك الطاعة العمياء التى تعد فضيلة الفضائل وهى الضمان الأكبر للتماسك والاستقرار فى المجتمع، وهى أيضا الدعامه الأساسية لاستتباب الأمن والهدوء

والسلام بين الأفراد وبعضهم البعض وبين كافة المؤسسات التى ينتمى إليها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة. لذا فإن تربية وتعليم المواطن تقوم على تثبيت قيمة الطاعة وغرسها بطريقة راسخة حتى تصبح فى النهاية جزءا لا يتجزأ من تركيبه المعنوى. وتعمل المؤسسة على غرس وتوطين فيروس الطاعة خلال الأدمغة الفتية الغضة. وبالتالي تصبح مهمة التعليم التلقينى تركز على تقليل القدرة الإبداعية عند الطلاب أو إلغائها تماما من أجل خدمة أغراض النظام السياسى التى لا يرغب أن يصبح العالم مكشوفاً لهؤلاء أو أن يصبح موضوعا للتغيير.

(بدران، شبل، ١٩٩٩، ص ١٥٧، ١٤٨)

والأمر لا يقتصر على المجتمع المصرى بل إن هناك من يرى أن المدرسة العربية عموما تقوم على تكريس السلطة الخاصة بالنظام الأبوي، وتعمل على إعادة إنتاج علاقات التسلط التى تترك آثارا سلبية على سلوكيات وشخصية الآخرين من تلاميذ وفاعلين تربويين، فتكرس الخضوع والتسلط، وأساليب الشدة والردع. يقول خلدون حسن النقيب: "إن المدرسة العربية تسعى إلى تلقين الطالب مبدأ الطاعة العمياء، والمحافظة على قيم المجتمع ومعاييرها التى تعزز وضعيته الراهنة. فجزء كبير مما يتعلمه الطالب ليس له علاقة بمحتويات الكتب والدروس، وإنما هو

سعي لتلقي الطالب الطاعة وجعل التلميذ يستهلك سلبيا كل التجهيزات القيميّة والإيديولوجية التي يزرع بها أي مجتمع.

(النقيب، خلدون حسن، ١٩٩٣، ص ٦٢)

والمنهج هنا ليس المنهج المعلن فحسب، وإنما يشمل ذلك أيضا المنهج الخفي الذي يلعب دورا كبيرا في بث كل ما يدعم الأيديولوجيات التي من شأنها أن تدعم الطاعة والخضوع في نفوس الطلاب، هذا المنهج الخفي الذي قد يمارس من قبل بعض المعلمين والذي قد يعد أداة قوية في قتل روح الإبداع والنقد.

٢- نظم التقويم

تعتبر الامتحانات من بين الطرق المعتمدة في تقييم الطلاب، ويرى البعض أن الامتحانات بطريقة تنفيذها الحالية تمارس عنفا رمزيا في حقهم. وأن الامتحانات بالنسبة للمدرس تمثل سلطته داخل المنظومة المدرسية، لذا فهو يحمل تصورات مشابهة للخطاب بصورته الحالية ليتحول بذلك التقييم التربوي إلى آلية من آليات العنف الرمزي.

(سالمة، مبارك، ٢٠٠٥، ص ٥٨)

ولا شك أن بنية علاقات الإنتاج في العملية التعليمية التي تقوم على معلم متسلط ومعرفة متشيئة في نصوص جامدة وتلقين ونقل وامتحانات تقيس ما تم حشوه في الذاكرة، هي بنية تهيب الساحة تماما لكل قوى الاستغلال

والفساد والظلام والإرهاب، كي تعبت بعقول أبنائنا وتقهّر فيهم الطاقات الإبداعية لأجيال متعاقبة وتقتل فيهم المستقبل والإنسان. والتعليم المصري يتبع نظاما للإنتقاء ويضفي الشرعية على ذلك بقواعد تبدو وكأنها موضوعية.

وفى هذا يرى حسن البلاوي أن انتقاء الطلاب يتم وفقا لنتائج الامتحانات، والامتحانات تعطى تبريرا استحقاقيا لهذه النتائج وما يترتب عليها من عملية انتقاء اجتماعي؛ وما يترتب عليها من عملية انتقاء (توزيع) للطلاب على الشعب المختلفة. ويبدأ هذا الاستحقاق في الواقع الخفي في ثنياه تمايزات اجتماعية طبقية. فثمة علاقة بين أداء التلاميذ ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتصبح الامتحانات هنا أداة للهيمنة وللتمايز الطبقي في المجتمع المصري، فضلا عن أنها تركز في شخصية التلاميذ سمات الرهبة والطاعة العمياء كما تركز قيم النقل والاستظهار وأنماط التفكير غير العلمي.

(البلاوي، ١٩٩٩، ص ١٧٨)

وهو ما يؤكد على وطفة الذي يرى أن العنف الرمزي يتجلى في أكثر صورته الاستلابية في أوضاع التقييم المدرسي ولاسيما الامتحانات؛ حيث يوضع القوى والضعيف في حلبة صراع واحدة، وهكذا يجد الضعفاء من الأميين والفقراء أنفسهم مع الأقوياء والأغنياء، كما يجدون أنفسهم يقادون إلى قاعة

الامتحانات المظلمة بهدوء؛ وذلك من أجل إقناعهم بصورة خفية رمزية بأنهم لا يساؤون شيئا، وأن قيمتهم الإنسانية والاجتماعية تحددها لحظات وكلمات ترسم على صفحات امتحانية صماء، وأنهم بنتائج الامتحانات المصممة مسبقا سيتحملون مسؤولية الاندثار فى المهمل الاجتماعى وفى أزفة العاطلين عن العمل وأروقة المهمشين فى الحياة الاجتماعية. حيث ينتسب كل فريق فى المدرسة من المتعلمين إلى ثقافة الوسط الذى نشأ فيه؛ إنها ثقافة أسرهم وطبقتهم الاجتماعية، ولكن المدرسة تضيف على ثقافات الطبقات السائدة قيمة كبرى، وتعالى من شأنها وتبخس فى الوقت نفسه من الثقافات الاجتماعية الأخرى.

(وظفة، على أسعد، ٢٠١٣، ص ٩١)

ويعتبر التقويم بهذا الشكل نوعا من العنف الرمزى، ويرجع ذلك إلى أن المقارنة بين الجانبين ظالمة؛ إذ كيف يمكن أن نقارن -فى العقلية- بين طلاب نشأوا فى بيئات تهتم بتنمية عقلية أبنائها وتوفر لهم كل ما يحتاجونه من معينات تساعد على نموهم العقلى من كتب ونقاشات ثقافية وغيرها، وبين آخرين لم يعرفوا إلا الفقر والجوع. إن المقارنة بين الفريقين دون الأخذ فى الاعتبار كل السياقات والظروف المحيطة بكل منهم هى مقارنة ظالمة، ونوع من العنف الرمزى؛ لأننا رسخنا فى أذهان المجتمع بشكل غير مباشر، بل وفى أذهان

الفقراء (الضحايا) أنفسهم ضعف ملكاتهم الفكرية وضحالة قدرتهم على التفكير وضعف قدراتهم الذهنية.

٣- المعلم والعنف الرمزى

إن الطريقة التى يتعامل بها المعلمون مع الطلاب قد تحمل فى طياتها مظاهر للعنف الرمزى، فما يقوم به بعض المعلمين من تقليل لبعض قدرات الطلاب أو إهانتهم ببعض الألفاظ أو التقليل من قامتهم وكيونتهم سواء لقدراتهم العقلية المحدودة أو لانتمائهم لطبقات أدنى أو السخرية والتسفيه من آرائهم، أو عدم إتاحة الفرصة لهم للحوار والمناقشة، كلها تعتبر من مظاهر العنف الرمزى لأنها تجعل المعلم هنا وكأنه صاحب الرأى الأوحد والوحيد، وغالبا ما تتعرض الفئات المهمشة والفقيرة لهذه الممارسات من قبل المعلم، وفى المدارس التى لا يلتحق بها إلا عليية القوم فى المجتمع يكون من الصعوبة بمكان اتباع مثل هذه الممارسات معهم؛ بل على العكس يكون المعتاد هو المعاملة الطيبة والحسنة من قبل كل من فى المدرسة. ومثل تلك الممارسات ترسخ لعنف رمزى خفى؛ خاصة حينما يتبعها نوع من فرض بعض الأيدولوجيات الخفية من خلال المنهج الخفى الذى يمارسه بعض المعلمين .

وما من شك أن هذه الممارسات وغيرها من قبل المعلم تساهم بشكل كبير فى زيادة الإحساس بالدونية عند أبناء هذه الطبقة، بل

والإحساس بالقهر الذى ينبع من مقارنة هذه السلوكيات معهم وعكسها مع من هم من أبناء الطبقات العليا؛ حيث المديح والابتسام وعبارات التقدير تكون هى سيدة الموقف. هذه الأحاسيس كلها قد تكون سببا فى ظهور العديد من المشكلات التى يواجهها النظام التعليمى بل والمجتمع بأسره، مثل الهروب من المدرسة، والتمرد، والعنف بكافة أشكاله، والتسرب، بل والجريمة فيما بعد. هذا بالإضافة إلى بعض الأمراض القلبية مثل الحقد والحسد والغيرة.

إن سيطرة المعلم على الجانب المعرفي ورفضه كل أنواع الحوار والمناقشة مع التلاميذ، مستبدلا ذلك بالتلقين والحفظ الآلي، وفرض الصمت على تلاميذه كلها مظاهر تشكل تسلط تربوي في المدرسة وتولد رد فعل عنيف عند المتعلمين. فتكيف التلاميذ في الوسط المدرسي يتوقف إلى درجة كبيرة على المعلم، فالمعلم الماهر المحب لعمله و تلاميذه يمكنه أن يخلق الجو الذي ينمو فيه الطفل نموا يتفق مع طبيعته من ناحية، ومع حاجات المجتمع من ناحية أخرى.

وقد يكون العنف الصادر عن المعلمين رمزيا كان أو غيره نتاجا لظروفهم التى عاشوا هم فيها وله علاقة بالوسط الذي نشأوا فيه، أو بسبب ضعف فى مستوى الإعداد التربوي للمعلمين، وأحيانا تلعب الهوموم والمشكلات اليومية دورها الكبير فى ممارسته للعنف؛ وقد

يكون العنف الرمزي الذي يمارس عليه هو شخصا من قبل المدرسة أو المجتمع ككل عاملا مؤثرا، فيجد فى ذلك (طلابه) متنفسا ومكانا لممارسة سلطاته وأحيانا استعادة مكانته المسلوية.

٤- التمييز فى الفرص التعليمية وتهميش الطبقات الفقيرة

يعانى التعليم المصرى من عنف رمزي ناتج عن عدم وجود تكافؤ فى الفرص التعليمية المقدمة للطلاب وكذلك التمييز بينهم؛ فالفرص التعليمية المتاحة أمامهم ليست متساوية، والمقصود بالفرص التعليمية هنا ليس الاختلاف فى نوع التعليم بل أيضا فى البرامج التعليمية والتدريبية المنظمة أثناء العمل وقبله مثل برامج التدريب وكذلك الفرص التعليمية والتربوية، والتى تشمل ألوان التربية غير المقصودة مثل الكتب والصحف والمجلات بأشكالها المتعددة، والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الأهداف التربوية، كما تشمل كل أنواع الخبرات التعليمية التى يحصل عليها الأفراد فى بيئتهم الاجتماعية عامة وفى محيط الأسرة والبيت خاصة.

والتكافؤ لا يعنى التماثل على الإطلاق، بل أن تكون فرص التعليم التى تتاح لكل فرد هى نفس الفرص التى تتاح لأى فرد آخر فى نوعها ومداهها ومقتضياتها، بمعنى أن يتاح لأرباب القدرة المتشابهة وبغض النظر عن انتمائهم

الطبقي أو وسطهم الاجتماعي أو بيئتهم الجغرافية أن يتمتعوا بالفرص نفسها من التعليم في مضمونه ومحتواه. ولكن الواقع يشير إلى أن المال غالبا ما يقف حائلا أمام الفقراء.

والنظام التعليمي قد يعدل بين الطلاب في القبول ثم يميز بينهم في المعاملة؛ خاصة بسبب الفروق الاجتماعية أو المراكز الإدارية أو العقائد الدينية، وهذا التمييز مثل حادثة أو قدم المبنى المدرسي أو مستوى التجهيزات المدرسية وكثافة الفصل، ومستوى إعداد المعلم وغيرها من الأمور التي تؤثر على التفاوت في الإنجاز الدراسي، وهو ما يجعل الاقتصار على التكافؤ في القبول غير كافٍ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

هذا بالإضافة إلى الاختلاف في أنواع التعليم بين تعليم حكومي موجه للفقراء وتعليم خاص للطبقات الاجتماعية الأعلى؛ فقد أصبح التعليم ينقسم إلى قسمين الأول: تعليم الفقراء من أبناء الشعب ويتوقف بهم عند الحدود الدنيا من التعليم الأساسي والفني، وهو تعليم فقير في إمكاناته وموارده وشحيح في تخصصاته وهزيل في نتائجه، أما الثاني فهو تعليم للقلّة وقاصر على أبناء القادرين ماديا ومتنوع في مؤسساته وغنى في موارده، ومنفتح على الثقافات الأخرى ومرتبطة بها. ويفتح لخريجيه أبواب سوق العمل بما قدم لهم من مستويات عالية من التدريب والتعليم. وقد دخلت الدولة

في هذا المضمار في سياق القطاع الخاص من خلال مشروعات للمدارس المتميزة، وكذلك إنشاء برامج متميزة بالجامعات. هذا بالإضافة إلى التأكيد في تحويل القطاع الخاص المصري والأجنبي إلى مجال استثمار في التعليم، وبالتالي ضاقت الفرص أمام أبناء الشعب للحصول على حقهم في التعليم، وأصبح التعليم بذلك مؤهلا لأن يلعب دورا في تمزيق النسيج الاجتماعي وتشويه الهوية الثقافية بما يقوم عليه من تمييز في الالتحاق، ومن تعدد في الأنواع والمناهج، ومن ارتباط بجماعات الضغط والمصالح.

(نصار، سامي محمد، ٢٠١٣، ص ١٩، ١٨)

وتعد الطبقة في التعليم وما ينتج عنها من أهم ملامح العنف الرمزي؛ ذلك لأنها تمثل تجسيدا واضحا للهيمنة في التعليم من قبل من يسموا بأصحاب المصالح؛ ومن صور الهيمنة تلك في التعليم المصري التفاوت في نسبة الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة بين المناطق الحضرية والريفية وبين البنين والبنات في القطر الواحد، فعلى سبيل المثال فإن نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية هي ٨٠% في مصر، وتختلف النسبة من منطقة لأخرى فقد تصل إلى ٩٥% في القاهرة والاسكندرية، بينما تنخفض في نفس الوقت إلى ٦٠% في بعض القرى أو المناطق النائية، وكذلك تتفاوت هذه

النسبة للاستيعاب بين البنين والبنات، ويسير التعليم الإعدادى والثانوى على نفس وتيرة التفاوت التى تعكس سوء توزيع الفرص التعليمية.

(البيلاوى، حسن، ١٩٩٩، ص ١٤٧)

وقد سادت فى الفترة الأخيرة مظاهر الازدواجية فى التعليم بين تعليم عربى وخاص وأجنبى، وأصبح التعليم الحكومى للفقراء. أما التعليم الفنى فمعروف أنه تعليم لأبناء الطبقات الدنيا، وهو مظهر آخر من مظاهر الهيمنة وتكريس الإزدواجية فى التعليم، حيث يكون لفئة معينة أو لطبقة معينة القدرة والسلطة على فرض أيديولوجياتها بصفقتها الأكثر مالا وسلطة وهم بالطبع الذين يحصلون على تعليم أفضل بفعل قدراتهم المادية الأعلى التى مكنتهم من الحصول على ذلك النوع من التعليم. وهو ما يرسخ فكرة أن هؤلاء لديهم قدرات عقلية أفضل من الطبقة الفقيرة.

من هنا فقد أصبحت النظرة للتعليم الفنى نظرة دونية نظرا لانخفاض كفاءته وكذلك ينظر إليه المجتمع على أنه تعليم للفقراء الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوى العام، وهو ملمح من ملامح الطبقية فى التعليم، والذى يكرس نوعا من العنف الرمزي ضد الطلاب فى هذا النوع من التعليم. ويترسخ لديهم ولدى المجتمع أيضا إحساسا بأن خريجي هذا النوع

من التعليم أقل كفاءة وعلما وثقافة وقدراتهم العقلية محدودة.

ويواجه خريجو هذا النوع من التعليم (الفنى خصوصا) مشكلة الحصول على العمل بعد تخرجهم، حيث تضيق عليهم فرص العمل، كما ضاقت عليهم فرص الالتحاق بتعليم ملائم من حيث الإمكانيات والإعداد الجيد لمعلميهم، وتزويدهم بالمهارات التى يحتاجها سوق العمل. فيجدوا أنفسهم فى حالة تهميش مستمر من المجتمع فتتكون الفكرة بشكل غير مباشر أن ثمة علاقة بين الفقر والقدرات العقلية المحدودة، وهو فى حقيقة الأمر علاقة بين التهميش المتعمد والقدرات المحدودة الناجمة عن ذلك.

والفكرة السابقة تؤيدها بعض الإحصاءات، والتى تشير إلى أن حوالى ٦٥% من الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى معظمهم من الفقراء وغير القادرين على الالتحاق بالتعليم الثانوى العام؛ لانخفاض مجموعهم أو أنهم من الحاصلين على المجموع الذى يؤهلهم للالتحاق بالثانوى العام. ولكنهم لفقرهم ولظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفنى لصعوبة متابعتهم للدراسة فى التعليم العام. وهذا الوضع هو أول ملامح الطبقية التى يعانى منها هذا النوع من التعليم. كما أن حوالى ٨٠% من خريجي هذه المدارس يعانون من

البطالة بما لها من تداعيات اجتماعية وثقافية وسلوكية.

(سكران، محمد، ٢٠١٣، ص ٤)

وما سبق يعد نوعا من العنف الرمزي؛ حيث يترتب عليه ترسيخ بعض المعتقدات والأفكار التي تعمل جميعها ضد هذا النوع من التعليم بل وضد هذه الفئات عموما، وجميعها تتعلق بالنظرة المتدنية له، فيعيش معلموه وطلابه أوضاعا وظروفا سيئة قد تضطرهم إلى الانزواء والانطواء وربما الوقوع في براثن التطرف الفكري والانحراف. والأمر لا يتوقف فقط عند التعليم الفني، بل أيضا يكون التمييز في التعليم العام، حيث التصنيف بين تعليم متميز للقادرين وتعليم منخفض الكفاءة لغير القادرين.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن هناك أكثر من مظهر للعنف الرمزي في التعليم المصري، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما العوامل التي أوجدت هذه الصور من العنف الرمزي في المجتمع المصري عموما والتعليم خصوصا. وهو ما سنتناوله الدراسة فيما يلي:

ثالثا: العوامل المجتمعية المؤدية للعنف الرمزي في مصر
(١) العولمة

ترى الدراسة أن التغيير الذي اجتاح العالم أجمع في السنوات الأخيرة والمسمى بالعولمة من أكثر العوامل التي أدت إلى تنامي العنف

الرمزي ليس في المجتمع المصري فحسب ولكن في كافة المنطقة العربية، ويرجع ذلك إلى ارتباط العولمة بفكرة الهيمنة، والهيمنة هنا كلمة واسعة تشمل الهيمنة الفكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها مما أشار إليه كثير من المفكرين والباحثين المهتمين بالبحث فيها. وكان مما ترتب على ذلك أن تبنى الإعلام أيديولوجية السوق والربح السريع، وأصبحت ثقافة الصورة هي المسيطرة على العالم بأسره، وتزامن ذلك مع تنامي ثقافة الربح الذي أصبح الهدف الأساسى لوسائل الإعلام، فالتلفزيون مثلا أصبح يمارس أنماطا من العنف الرمزي والتي تتمثل في برامج العنف والدماء والجنس وحوادث المجتمع وغيرها، دون الالتفات إلى القضايا الجوهرية في المجتمع. هذا التناقض الذي يتذرع بحجة التنوع، إنما يكرس الانقسام الذي تعاني منه الثقافة العربية عموما. ويعمل الإعلام العالمي وأيضا المحلى بذلك على تسطيح الوعي وإفراغ الثقافة من أى محتوى، إلى أن يحدث فى النهاية ما يسمى بتفريغ العقل وضعف ملكة النقد عند المجتمعات الأضعف، ونتيجة لذلك أصبحت الفضائيات أداة لخدمة ثقافة الهيمنة وخاصة الهيمنة الفكرية فى المقام الأول حيث أصبح الشباب يتمثل ثقافة وأيديولوجية العالم الغربى من منطلق الأفكار المترسخة بأنه الأقوى والأكثر علما، ونتج عن ذلك ما أطلق

عليه "استلاب العقل العربي" ،ومن هنا فقد الإنسان العربي كل رغبة في العمل وكل أمل في التقدم والنمو. واصبحت النظرة إلى الإنسان العربي لنفسه عموماً هي نظرة متدنية.

وقد شكلت فكرة دولة الرعاية وقيم العدالة والتضامن الاجتماعي والمواطنة والتشغيل الكامل والوظائف الثابتة والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجيات التنمية.. الخ، جوهر نظرة الحداثة إلى الدولة والمجتمع. أما النموذج الحالي المعولم فهو يقوم على قيم نقيضة تشدد على الفردية وأولوية طاغية للجدوى الاقتصادية حيث المال والربح هو القيمة العليا، وعلى تشجيع الميول الاستهلاكية، وإعادة انبعاث النزعات الداروينية الاجتماعية حيث التنافس محتدم، وحيث البقاء للأقوى في آليات السوق العالمية. كما أن هذا النموذج الجديد يروج لتفكيك دولة الرعاية وفكرة التضامن ليحل محلها استقطاب اجتماعي واقتصادي شديد بين الأغنياء والفقراء عالمياً ووطنياً. فيتوسع الفقر ويسود منطق الانقسام البسيط إلى " رابحين وخاسرين " واعتبار هذا الانقسام أمراً طبيعياً وعادياً. كما يروج للفكرة القائلة أن تغيير وضع الفرد رهن بقدراته الذاتية ومهاراته فقط دون أية مسؤولية للنظام الاقتصادي أو الاجتماعي .

(نعمة، أديب، ٢٠٠٥، ص ١١)

ذلك يعنى أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد العالمي جسدت ما أصبح يعرف بالعولمة، عولمة نمط أو نوعية الحياة الكائنة في إحدى قوى المركز. هذه العولمة أصبحت كياناً له عنفه على بعض الفئات الاجتماعية ولا نقصد بذلك عنفاً خشناً. ولكن المقصود بالعنف هنا تعريض هذه الفئات لظروف حياة قاسية. مما يدفعها أحياناً إلى مبادلة العنف بعنف مقابل .

(ليلة، على، ٢٠٠٢، ص ٢٩)

والشباب هم الفئة التي يطولها عنف التحولات العالمية المعاصرة ولأنهم طاقة نشطة، فالخوف منهم يفرض تهميشهم وإقصاءهم عن المشاركة وإذا كان إشباع الحاجات أساس الحياة ومعياري الانتماء، فإن عدم الإشباع يثير ردود فعل متباينة لدى مختلف الفئات الاجتماعية، ليشكلوا طاقة التمرد والرفض في المجتمع، فالنظم السياسية عاجزة عن سماع الرأي الأخر ويتبع الإقصاء من السياسة إلى الإقصاء من الاقتصاد. لذا فالشباب أكثر عرضه لتأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين، وتدفع بهم نحو المقارنات وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكسد الثروات في أيدي القلة. ويتراوح احتكاك الشباب بهذه التأثيرات، تبعاً لوسائل الاتصال المتاحة لهم، فما يسمى

بالفجوة الرقمية لا تقع بين المجتمعات فحسب وإنما داخلها أيضا ويتراوح كذلك موقف الشباب من تلك التأثيرات، بين تبنى ما يفد إليهم أو الاكتفاء بموقف المنفرج، وبين التشبث بموقف المحافظة الراضية الذي لا يعد أتباعا لتقاليد الآباء بقدر ما هو إعادة ابتداء لها، على نحو يتحدى ثنائية الحداثة / التقليد .

(إيمان، فرج، ٢٠٠٤، ص ٤)

إن أخطر ما تقوم به العولمة عن طريق أجهزتها الإعلامية والوسائط الاتصالية هو محاربة الأفكار وضرب المعتقدات وتحطيم بنية الخصوصية، وهي في ذلك تعمل جاهدة على سلب العقل، وهنا تكمن خطورتها لأن ذلك يجعل العقول سهلة الانقياد والتزييف والتبعية. ويأتي الغزو الثقافي كأحد تداعيات العولمة لنشر ثقافة الغالب والأقوى على المستوى الكوني ليمثل مظهرا آخر من مظاهر العنف الرمزي؛ حيث تسود ثقافة القوى.

كل هذه الأمور تتمثلها النظم الاجتماعية ومنها النظام التربوي الذي أصبح يؤسس لحالة قيمية وأيديولوجية تمارس فعل التتميط الثقافي أيضا، كما يشكل بعدا رمزيا خفيا يؤثر في المدى البعيد في بنية المعايير الاجتماعية والثقافية .

ويرى حسن حنفي أن العولمة هي أحد أشكال الهيمنة الغربية الحديثة التي تعبر بشكل أو بآخر عن المركزية الأوروبية من عهد

الحملة وأيام الاستعمار إلى ثورة الاتصالات، وهو تجسيد ثقافة الأطراف لصالح ثقافة المركز الرأسمالي، ومن منظور الدفاع عن الثقافة المحلية ضد التهديدات المستمرة من قبل خطر العولمة.

(حنفي، حسن، ٢٠٠٧، ص ٤٨٨)

(٢) الانفتاح الاقتصادي والتحول الاقتصادي الاقتصادية طبقت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر أثناء حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات، بعد حرب عام ١٩٧٣، وكان الهدف من هذه السياسة هو الانتقال من الإشتراكية إلى الرأسمالية وتنشيط الاستثمارات في مصر، وبناءً عليه اتخذ التجار تغيير نشاطات تجارتهم لتلائم مع هذه السياسة الجديدة. وكان سبب تطبيق سياسة الإنفتاح ارتفاع الأسعار بعد حرب أكتوبر والغلاء الذي صاحبه البطالة، فكان التفكير في الإنفتاح يهدف لتنشيط حركة التجارة والسعي لبناء مصر الحديثة.

وقد تزامن ذلك تقريبا مع الطفرة النفطية في دول الخليج والتي كان لها أثران أحدهما على المستوى الاجتماعي والآخر على المستوى الاقتصادي. فأثر النفط على المتغيرات الاجتماعية قد تم بصورة اتمت بوتيرة سريعة وهاجمة. فذلك المجتمع البسيط والمتكاتف في وجه أعتى المشكلات وجد نفسه أمام واقع جديد أثر على إيقاع حياته ونمط سلوكه.

المصرى، واجتماعيا اتسعت الهوة بين الطبقات واستشرت قيم الفساد. وقد أدت سياسة الانفتاح وما صاحبها من تغيرات اقتصادية إلى إحداث تغير قيمي؛ حيث شكل الجشع المادى والرغبة فى تحقيق ربح سريع وسهل قيمة عليا موجهة لسلوك بعض الأفراد، على حين تراجعت بعض القيم الأصيلة التى تعد من العناصر الأساسية فى بناء الشخصية المصرية.

هذا وقد دفع الانفتاح الاقتصادى إلى خلق الظروف المهيئة لعنف الجماهير؛ فإغراق السوق بالسلع المستوردة وكم المستهلكين بعد تاريخ من الحرمان مع بداية الإثراء الطفيلى لبعض الطبقات بحيث تنامى الشعور الجماهيرى بأن النظام السياسى أسقط من اهتماماته أى التزامات ذات طابع جماهيرى، مما ترتب عليه انتشار مشاعر القلق والرفض لدى جماهير عريضة بالمجتمع المصرى وهو ما يفسر ممارسات العنف لجماعات فى أحداث يناير ١٩٧٧، والتى كان لها انتقاء وإع من قبل العقل الجمعى للجماهير لرموز النظام الذى ينبغى أن تصبح محلاً للهجوم والعنف. فتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بدون انضباط أو مشاركة جماهيرية أثرت فى البناء الاجتماعى وأوجدت فجوة بين الأمل والواقع عند الشباب المصرى، فضلاً عن الشعور بالحرمان والفشل الذى أوقع الكثير منهم فى دوامة العنف عموماً.

فالتكاتف والارتباط والتعاقد الذى كان مصدره حاجة الجميع للجميع، فى معاشهم وقوت يومهم وحل معضلاتهم الحياتية، حل محله نزوع نحو الذاتية والانزواء حول النفس، والاكتماء بالسعى المحموم نحو الكسب والتريح السريع، مما خلق شعوراً لدى الفرد بأن من يعيش فى محيطه هو منافس وليس معاون، خصم احياناً وليس عضداً، وهو ما انعكس على علاقات الناس وأحل ظاهرة العنف الرمزي محل قيم التسامح، وصار اللهث المشروع وغير المشروع وراء المال والثراء هو سيد الموقف، كما صارت الانتهازية والوصولية موقفاً ذرائعياً مبرراً.

وإذا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى لها مبرراتها من وجهة نظر النظام السياسى حينها، فإنها تكشف فى الوقت نفسه عن انعدام صور المشاركة الشعبية فى صنع القرارات المصرية وانفراد النخبة باتخاذ القرارات مما أفقد هذه الساسة المؤازرة الشعبية بسبب عدم تهيئة المناخ المصرى لهذه السياسة فجاءت من طرف واحد ومما زاد من آثارها السلبية وانحرف بها عن الطريق الذى أراده لها النظام السياسى لتحقيق تنمية على المستويين الاجتماعى والاقتصادى، بل على العكس كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى من أهم الأسباب التى أدت إلى تنامى العنف بكافة أشكاله؛ حيث جاءت بمجموعة من الآثار التدميرية للاقتصاد

(فايد، سوسن محمد، ٢٠٠٣، ص ٣٣٨)

وكان أن ترتب على ذلك أيضاً أن ظهرت طبقات جديدة لها تطلعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما شهدت تلك الفترة أيضاً تراجعاً في قطاع الإنتاج والخدمات، فبدأت سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام والتزام الدولة بسياسات التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الأساسية للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وهو الأمر الذي تجسد في انكماش الإنفاق على التعليم، مما أدى إلى انهيار بنيته التحتية من مدارس وجامعات، وتدنى مستوى المعلمين ومكانتهم فانخفضت جودة التعليم في مؤسسات الدولة مما فتح المجال للقطاع الخاص للدخول إلى ميدان التعليم باعتباره نوعاً من أنواع الاستثمارات ذات العائد المرتفع، فانتشرت المدارس الخاصة المملوكة للأفراد والجمعيات، وأنشئت المدارس التجريبية في التعليم قبل الجامعي والبرامج المميزة بالجامعات، مهددة بذلك مبدأً دستورياً من واجبها الحفاظ عليه ألا وهو "أن التعليم في جميع مستوياتها بالمجان"، وذلك تنفيذاً لنصائح وتوجيهات البنك الدولي التي ركزت على ضرورة تقاسم التكاليف أو استعادة الكلفة فيما يتعلق بالخدمات وبخاصة التعليم.

(نصار، سامي محمد، ٢٠١٣، ص ٤)

وكانت النتيجة المترتبة على ذلك اتساع الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع،

الأمر الذي جعل مقاليد الأمور في يد الطبقات التي تمتلك المال وهي بالتالي القادرة على فرض أيديولوجياتها على الطبقات الفقيرة. وهو ما شكل عنفاً رمزياً ضد هذه الفئات. وعلى ذلك أصبح هناك نوعان من التعليم أحدهما هزيل للطبقات الفقيرة، والآخر متميز للطبقات القادرة اجتماعياً وهو ما نشأ عنه عنف رمزي ضد هذه الطبقات والمشار إليه سابقاً.

(٣) إخفاقات التنمية

يعانى المجتمع المصرى من تفاوت اجتماعى واضح، ترتب عليه فقر وسوء تغذية وتهميش، ويظهر التفاوت وعدم العدالة الاجتماعية أيضاً فى سوء توزيع الدخل والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء بين الريف والحضر، مما يحول الريف إلى مكان للفقر المدقع، وهذا ما يلاحظ فى قرى ونجوع مصر وخاصة فى بعض صعيد مصر، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع عدد فقراء مصر خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣م لتبلغ نسبتهم ٢٦,٣%، بينما تراجع نسبة من يعانون من الفقر المدقع إلى ٤,٤%، مشيراً إلى أن ٤,٤٩% من الفقراء بريفي الوجه القبلى. وأن نسبة الفقراء ارتفعت من ٢١,٦% من إجمالي السكان عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م إلى ٢٦,٣% عام ٢٠١٢-٢٠١٣م. كما أن نسبة الفقراء ارتفعت بريفي الوجه القبلى لتبلغ خلال

عام ٢٠١٢-٢٠١٣م نحو ٤,٤٩ % مقابل ٤٣,٧ % في ريف الوجه القبلي عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، كما ارتفعت في حضر الوجه القبلي إلى ٧,٢٦ % خلال الفترة المذكورة مقابل ٢١,٣ % خلال فترة المقارنة.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)

ولا شك أن لذلك تأثيراً على انتشار الفقر والبطالة وتدنى مستوى المعيشة وتزايد العشوائيات وسوء توزيع الثروة وتزايد مظاهر الاستنزاف الاجتماعي، وانهايار قيمة العمل وتدنى إنتاجيته وتدهور المرافق الحكومية والخدمات العامة وتكسب الأحياء العشوائية في المدن.

وهذه المشكلات تدعمها بعض الإحصاءات الرسمية؛ فمن حيث البطالة تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي أن مشكلة البطالة تبلغ ١٣ % في مصر عام ٢٠١٦.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)

هذا بالنسبة للمتطلين تماماً عن العمل، دون النظر إلى من يعمل في غير تخصصه وهو أمر آخر، وهو ما يمثل هدراً لما أنفقته على تعليمه خلال سنوات دراسته على المستوى الفردي وكذلك الحكومي.

ومن حيث العشوائيات وانتشارها فهي الآن تعد من المشكلات الكبرى في مصر؛ وذلك لارتباطها بالعديد من المشكلات الأخرى مثل العنف والإرهاب والتطرف وغيرها، وتلعب العديد من العوامل دوراً في انتشارها وقد حاولت إحدى الدراسات بيان هذه الأسباب وذلك على النحو التالي:

أسباب اجتماعية واقتصادية، مثل:

- الهجرة من الريف إلى الحضر.
- قلة فرص العمل لدى بعض الجماعات المهاجرة.
- زيادة أسعار الأراضي ومواد البناء والوحدات السكنية بمعدلات كبيرة لا تتناسب مع إمكانيات الفقراء.
- نقص الموارد المالية المخصصة لإسكان محدودى الدخل والعشوائيات.
- أسباب سياسية منها:
 - إهمال تنمية الريف وهو ما أدى إلى نزوح العديد للمدن.
 - تراجع الحكومة عن توفير المساكن لمحدودى الدخل.
 - التأخر في مواجهة الحالات العشوائية في حال قيامها.
- الأسباب الإدارية، مثل:
 - تراخي الأجهزة التنفيذية خاصة على مستوى المحليات وعدم الجدية في تطبيق العقوبات وتنفيذ الأحكام على المخالفين.

- القصور فى التشريعات وكثرة الثغرات التى تسمح بوجود العشوائيات.
- قرارات الإخلاء الإدارى؛ خاصة فى المباني القديمة الآيلة للسقوط وعدم وجود البديل.
- قسوة قوانين البناء التى تؤثر على سوق البناء وتتسبب فى ارتفاع الأسعار وعدم ملاءمتها لقدرات الناس.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية "الوزارات"

(حسن، عادة محمود أحمد، ٢٠١٧، ص ٦٨)

وأياً ما كانت الأسباب فإن هناك أفراداً فى هذه المناطق تدخل فى نطاق المهمشين، فمنهم من هم فى فقر مدقع يسكنون المقابر ومنهم من يسكنون أماكن لم تعد أصلاً للسكن، وتفتقر إلى كثير من الخدمات، ولا شك أن مثل هذه المناطق - بفعل عيشة الكثير منهم فى حياة غير كريمة - تكون أيسر من حيث الوقوع فى برائش الجريمة والمخدرات وكافة أشكال الخروج عن القانون، ومنها العنف أيضاً بكافة أشكاله الرمزي والجسدى أيضاً. حيث يعتبر النمو السرطاني للعشوائيات وانتشار أحزمة الفقر فى المدن تأسيساً لمجتمعات العنف: العنف مع الذات كما العنف مع الآخرين فى هذه العشوائيات.

وإخفاق التنمية لم يقتصر فقط على المجالات ذات البعد الاقتصادى - السابق ذكر بعضها - ولكنها تظهر بجلاء أيضاً فى إخفاق

المؤسسات التعليمية ووسائلها؛ حيث تتركز أهداف التعليم على التلقين والتكرار والحفظ، وبالتالي يصبح الاهتمام بتنمية الإبداع ضعيفاً جداً. هذا بالإضافة إلى أنها لا تساعد على حرية التعبير عن الرأى، فيكون الملاذ هو اللجوء للعنف، وهو ما أدى إلى تهميش أعداد ضخمة من الشباب الذين لم ينالوا حظهم وفرصهم فى التعليم ثم الحياة والعمل بعد التخرج فيما بعد، فلفظ بذلك أعداداً لن تجد طريقها إلى الاندماج داخل مؤسسات الدولة فاستشرت البطالة بين الشباب وتنامى لديهم الشعور الحاد بالإحباط وعدم الثقة فى مجمل النظم والسياسات والعمليات، وجعل هذه الفئة لقمة سائغة للانخراط فى العنف عموماً والعنف الرمزي خصوصاً. من خلال عدم تمكينهم من المشاركة فى صنع القرار واتخاذ، وتهميش دورهم فى الحياة عموماً، لصالح الفئات الأوفر حظاً.

وإلى جانب هذا الإخفاق هناك من أشار أيضاً إلى الإخفاق المتمثل فى التفاوت الطبقي لبعض فئات المجتمع، وهيمنة قوى المال والأعمال على كافة مناحى النمو الاقتصادى ومراكز السلطة واتخاذ القرار وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروات. ويظهر الخلل الاقتصادى فى مصدرين أولهما: النقص فى مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية. وثانيهما: عدم العدالة

- والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية والأفريقية.
- ٧- بورديو، بيير (١٩٩٤): أسئلة علم الاجتماع، حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة إبراهيم فتحي، ط ١، القاهرة، دار العالم الثالث.
- ٨- بورديو، بيير (١٩٩٤)، العنف الرمزي: بحث في أصول علم اجتماع التربية، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- ٩- البيلاوي، حسن وآخرين (١٩٩٩)، الحرث الفكرية والأكاديمية في مصر، دار الأمين، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية.
- ١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. على الموقع التالي:
<http://www.capmas.gov.eg/Pages/Http404ErrorPage.aspx?aspxerro>
[rpath=/default.aspx, ٢٥/٤/201٧](http://www.capmas.gov.eg/Pages/Http404ErrorPage.aspx?aspxerro)
- ١٢- حجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي (٢٠٠١)، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب.
- ١٣- حسن، غادة محمود أحمد (٢٠١٧)، القوة المؤثرة على نمو المناطق العشوائية تصنيف المناطق العشوائية للتوصل إلى اساليب التعامل التخطيطية والوقائية المناسبة، كلية التخطيط العمراني
- في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى. حيث تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي والرمزي، وأنه كلما زادت درجة عدم المساواة ازداد معدل العنف السياسي.
- (مجاهد، علي اسعد، ٢٠١٧، ص ١٢)
- مراجع الدراسة
- ١- إبراهيم، حسن توفيق (٢٠٠٩)، العنف من الطبيعة إلى الثقافة، دراسة أفقية، دمشق، النايا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- ٢- بن منظور (د.ت) محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الجزء التاسع، بيروت.
- ٣- إيمان فرج (٢٠٠٤)، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، المنتدى العربي للسكان، بيروت، ١ - ١٩ نوفمبر .
- ٤- بحري، منى يونس، العنف الأسري، دار الصفي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
- ٥- بدران، شبل، والبيلاوي، حسن (١٩٩٧)، علم اجتماع التربية المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ٦- بدران، شبل، النظام التعليمي وتكوين الشخصية الحرة، الحرث الفكرية

- والإقليمي. بحث منشور على الموقع التالي:
furp.cu.edu.eg/urj2009/frup%202009-slums.pdf,151412017
- ١٤- حمزة، كريم محمد (٢٠٠٤)، العوامل الاجتماعية لظاهرة العنف ضد الأطفال، بحث مقدم لمؤتمر هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد.
- ١٥- حنفي، حسن (٢٠٠٤)، حصار الزمن الحاضر إشكالات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر
- ١٦- دسوارترز، ديفيد (٢٠١٥)، الثقافة والقوة: علم اجتماع بياربورديو، ترجمة: محمد الحوراني، عمان، دار مجدلاوي.
- ١٧- سالمين، مبارك، ظاهرة العنف في المدرسة، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ٥٨.
- ١٨- سكران، محمد محمد (٢٠١٣)، تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على طبقية العدالة الاجتماعية، مجلة العلوم التربوية، مؤتمر التعليم والثورة في مصر: رؤى وسياسات بديلة ١١-١٣ نوفمبر.
- ١٩- طه، فرج عبد القادر، وقنديل، شاكر عطية (٢٠٠٣)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- ٢٠- عابد، على حسين (٢٠١٦)، العنف الرمزي المدرك وعلاقته بالعجز المتعلم لدى طلبة الجامعة، بد، كلية الآداب، جامعة القادسية، العدد ٤١.
- ٢١- عامر، نورة (٢٠٠٥) التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، جامعة الأخوة، منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة.
- ٢٢- عرفة، صلاح الدين عرفة (٢٠٠٢) المنهج الدراسي والألفية الجديدة، مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه، القاهرة، دار القاهرة.
- ٢٣- على، أسعد مجاهد (٢٠١٧) تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع، على أسعد مجاهد، مركز الإعلام الأمني، بحث منشور على الموقع التالي:
<http://mhps.net/resource/>
- ٢٤- غيث، محمد عاطف (٢٠١٤) قاموس علم الاجتماع، القاهرة دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٥- فايد، سوسن محمد (٢٠٠٣) التغيير الاجتماعي والعنف السياسي في

- مصر، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد ٩، مجلد ٩، الزقازيق، يناير.
- ٢٦- فايق، طلعت عبد الحميد (٢٠١٣)، رؤية بديلة لبنية التعليم المصري، طلعت عبد الحميد فايق، مجلة العلوم التربوية، مؤتمر التعليم والثورة في مصر: رؤى وسياسات بديلة ١١-١٣ نوفمبر .
- ٢٧- لصلح، عائشة (٢٠١٦)، العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية، قراءة في صور العنف عبر الفيسبوك، ٢٠١٦، الجزائر، مؤسسة دراسات وابحاث.
- ٢٨- ليلة، على (٢٠٠٢)، تقاطعات العنف في إطار التحولات العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الرابع والأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠ - ٢٤ أبريل.
- ٢٩- نصار، سامي محمد (٢٠١٣)، التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر، مؤتمر التعليم والثورة في مصر- رؤى وسياسات بديلة ١١-١٣ نوفمبر .
- ٣٠- نعمة، أديب (٢٠٠٥) إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، ندوة اجتماع الخبراء الإقليمي حول
- الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، شرم الشيخ.
- ٣١- النقيب، خلدون حسن (١٩٩٣)، المشكل التربوي والثورة الصامتة، دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٤.
- ٣٢- وطفة، على أسعد (٢٠٠٩)، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، مجلة بحوث ودراسات، كلية التربية، جامعة الكويت، العدد ١٠٤، السنة ٢٦.
- ٣٣- وطفة، على أسعد (٢٠١٣)، الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، مجلة مدارك، ٢٠١٣، العدد، ١٨.
- ٣٤- يونس، مجدى محمد (٢٠١٥)، رؤية نقدية للأوضاع التربوية في مصر، مجلة نقد وتوير، مايو، العدد الأول.
- 35-American college Personnel Association (2000)statement of ethical and standards, journal of college Student Development,p.89.
- 36-Brigitte C,Scott, Caring Teachers and Symbolic Violence: Engaging the Productive Struggle in practice and Research, Educational Studies, 2012